«هيئة الأسواق» توافق على انسحاب «مواد البناء» من البورصة

وافق مجلس مفوضي هيئة أسواق المال على الانسحاب الاختياري لشركة الكويتية لصناعة مواد البناء من البورصة. وأوضحت الهيئة في بيان للبورصة، ان القرار يطبق من تاريخ إعلانه، مشيرة إلى أن الأسهم الحرة القابلة للتداول تمثل 12,3٪ من إجمالي الأسهم المدرجة بالبورصة. وأقرت الجمعية العمومية العادية للشركة في 17 نوفمبر الماضي، الانسحاب الاختياري من بورصة الكويت، موضحة ان أسباب الانسحاب انخفاض رأسمال الشركة عن الحد الأدنى المنصوص عليه قوانين هيئة أسواق المال، والبالغ 10 ملايين دينار. وبحسب بيانات الشركة المتاحة على موقع البورصة، يبلغ رأسمال المصدر نحو 3 ملايين دينار، موزعا على نحو 30 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

2,9٪ فقط نسبة نمو القروض في 2016

«الائتمان» يسجل أبطأ نمو سنوي في 5 سنوات

أحمد موسى

سجلت وتيرة الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي الكويتي بنهاية شهر ديسمبر الماضي نموا بلغ 0,85٪ ليبلغ 34,3 مليار دينار مقابل 34 مليار دينار في شهر نوفمبر الماضي، بزيادة قيمتها 291 مليون دينار، فيما سجل الائتمان نموا سنويا بنحو 2,91٪ مقابل الائتمان الذي سجل في ديسمبر 2015 والبالغ 33,3 مليار دينار وبزيادة 972 مليون دينار، وذلك حسب بيانات بنك الكويت المركزي.

وسجل الائتمان الممنوح من المصارف الكويتية خلال 2016 اقل نمو سنوي منذ العام 2011 وفقا لآخر بيانات متاحة من قبل البنك المركزي، مع الاخذ في الاعتبار ان تباطؤ النمو يعود بدرجة كبيرة إلى سداد نحو 700 مليون دينار ديون إلى البنوك تمثل قيمة بيع صفقة امريكانا التي تمت خلال شهر أكتوبر الماضي.

الائتمان

ودفع نمو الائتمان بالكويت خلال العام الماضي بفضل زيادة القروض الشخصية 477 مليون دينار وبنسبة 3,4٪ عن مستواها العام الماضي لتبلغ 14,4 مليار دينار مقابل مستواها في 2015 البالغ 13,9 مليار دينار.

وهبطت التسهيلات الممنوحة لشراء الأوراق المالية خلال 2016 بنحو 7,4٪ وبقيمة 233 مليون دينار لتبلغ إجمالي تلك التسهيلات بنهاية ديسمبر 2,88 مليار دينار مقابل 3,1 مليارات دينار بنهاية 2015.

وواصلت القروض الاستهلاكية سلسلة هبوطها، حيث سجلت تراجعا سنويا بنسبة 4٪ لتبلغ 1,14 مليار دينار، وهو ثاني تراجع سنوي مقابل ارتفاعات قوية خلال عام 2013 بلغت 12٪ ونمو خلال 2012 بنحو 26٪.

وتعد التسهيلات الاستهلاكية هي تلك التسهيلات التي تمنح للعميل بغرض تمويل شراء احتياجاته الشخصية من السلع الاستهلاكية والمعمرة أو لتغطية نفقات التعليم أو العلاج، وجاء تباطؤ القروض الاستهلاكية والمقسطة بعد تشديد المركزي في شهر سبتمبر 2015 إجراءاته الرقابية على القروض الشخصية للحد منها أو ما عرف وقتذاك بأزمة الفواتير.

القروض المقسطة

وبنهاية 2016 تحسن نمو القروض المقسطة لتصل إلى 10مليارات دينار مقابل 9,33 مليارات دينار في 2015 الماضي بنمو نسبته 8٪.

والتسهيلات المقسطة هي التي يستخدمها العميل لأغراض غير تجارية، وعلى وجه الخصوص لترميم أو شراء سكن خاص.

وتراجع حجم الائتمان الممنوح للعقار ليبلغ بنهاية 2016 إلى 7,75 مليارات دينار مقابل 8 مليارات دينار في 2015 وبتراجع بلغت نسبته 3,6٪ ليستمر في حالة التذبذب منذ الأشهر الماضية.

الدين العام

وسجلت إصدارات الدين العام بنهاية ديسمبر الماضي زيادة قياسية لتبلغ مستويات 3,2 مليارات دينار بزيادة 1,68 مليار دينار وبنسبة 105٪ عن مستواها في 2015 لتعادل بذلك 9,2٪ من الناتج المحلي.

وتصاعدت وتيرة إصدارات الدين العام منذ ابريل الماضي بالتزامن مع عزم الحكومة تمويل عجز الموازنة عبر إصدار سندات محلية وتورق بنحو يبلغ مليارى دينار، لتبلغ الإصدارات الجديدة منذ ابريل 2,6 مليار دينار، فيما تبلغ المستحقة خلال نفس الفترة نحو 920 مليون دينار.

الودائع الحكومية

من ناحية أخرى، ارتفعت الودائع الحكومية لدى البنوك المحلية 13,7٪ بعد سلسلة ارتفاعات دامت أربعة أشهر لتبلغ بنهاية 2016 نحو 6,67 مليارات دينار عن مستواها في ديسمبر 2015 البالغ 5,8 مليارات دينار.

ودائع القطاع الخاص

وهبطت ودائع القطاع الخاص في ديسمبر بالمقارنة مع نوفمبر من نفس العام إلى 33,96 مليار دينار مقابل 34 مليار دينار لشهر نوفمبر بانخفاض 0,11٪، وعلى المستوى السنوي ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 3٪ مقابل ديسمبر 2015 والبالغة 33 مليار دينار.

يذكر ان ودائع القطاع الخاص سجلت في مارس الماضي ارتفاعا كبيرا بواقع 1,32 مليار دينار لتبلغ اعلى مستوياتها في 2016 عند 34,95 مليار دينار.

وسجلت الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي نموا بواقع 14٪ لتبلغ 8,88 مليارات دينار، فيما سجلت تلك الاحتياطات مستويات 7,79 مليارات دينار في ديسمبر 2015.

وشهد إجمالي أصول البنوك ارتفاعا بنحو 1,8 مليار دينار لتسجل 60,4 مليار دينار مقابل 58,6 مليار دينار بنهاية 2015.

وبلغ إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية نحو 12,66 مليار دينار بارتفاع 0,87٪ مقابل 2015.

وارتفع عرض النقد (ن2) بنحو بلغ 3,2٪ ليبلغ 35,6 مليار دينار مقابل 34,5 مليار دينار في 2015 الماضي، وبلغت قيمة المطالبات على القطاع الخاص نحو 36,2 مليار دينار فيما بلغت المطالبات على الحكومة نحو 1,956 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي.

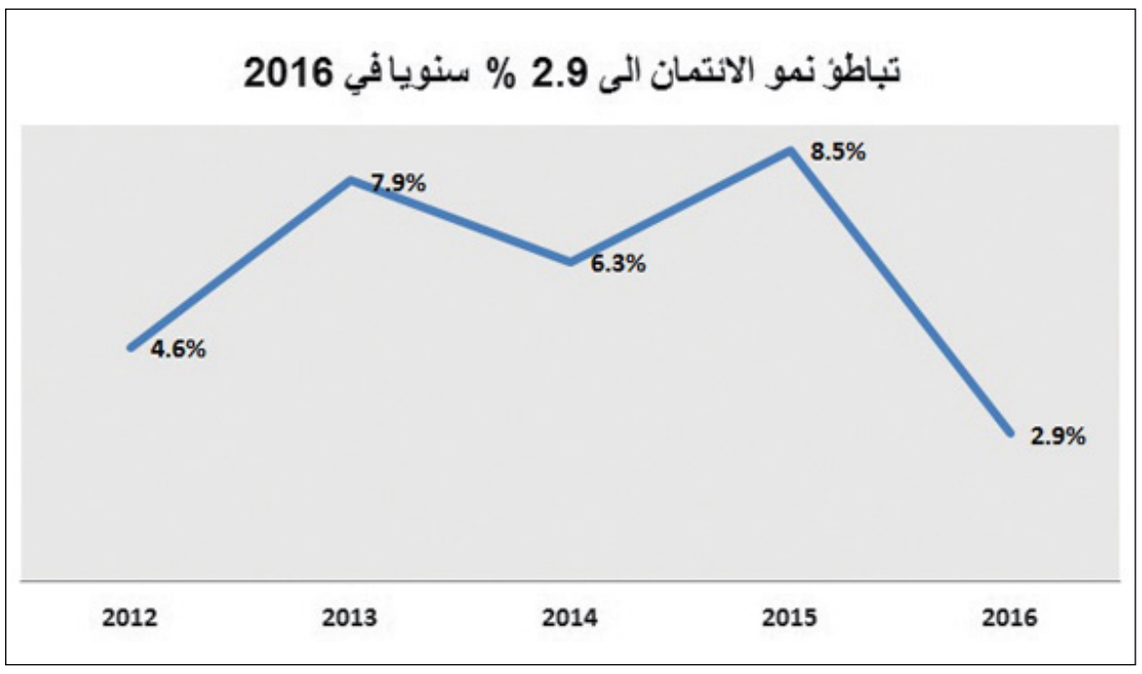

4٪ تراجع القروض الاستهلاكية في 2016

14,4 مليار دينار إجمالي القروض الشخصية بنمو 3,4٪

صفقة «أمريكانا» تضغط على تسهيلات شراء الأوراق المالية

إصدارات الدين العام تضاعفت في 2016 إلى 3,2 مليارات دينار

الودائع الحكومية تقفز 13,7٪ في العام الماضي إلى 6,6 مليارات دينار

تراجعات جماعية لمؤشرات السوق

الأزمة السياسية تضرب انتعاشة البورصة

شريف حمدي

ألقت تداعيات الأحداث السياسة التي تشهدها الكويت حاليا على وقع التلويح باستقالة الحكومة، بظلالها السلبية على بورصة الكويت بتعميق تراجع مؤشراتها بشكل حاد في تعاملات أمس لتزيد التراجعات التي عانت منه الاسهم طوال الاسبوع الماضي والتي بدأت الاثنين الماضي عشية استجواب وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب سلمان الحمود ليفقد المؤشر الرئيسي للبورصة 3,7٪ من قيمته خاسرا 256 نقطة بعد صعود دام لـ 18 جلسة متتالية خلال يناير لتتراجع المؤشرات بشكل جماعي.

خسر المؤشر العام للبورصة 156,6 نقطة بنسبة 2,3٪ لينخفض المؤشر إلى 6686 نقطة، كما تراجع مؤشر كويت 15 بنسبة 0,4٪ خاسرا 4,2 نقاط ليصل إلى 966 نقطة، وتراجع المؤشر الوزني بنسبة 0,8٪ بخسارته 3,5 نقاط ليصل إلى 421 نقطة.

عكس ارتفاع معدل السيولة زيادة العرض مقابل الطلب في اشارة الى تخوف المستثمرين من الدخول في موجة انخفاض اذا ما شهدت التجاذبات السياسية بين الحكومة ومجلس الأمة تطورا سلبيا حيث زادت قيمة التداولات بنسبة 13,5٪ محققة 50 مليون دينار ارتفاعا من 44 مليون دينارأول امس، وبلغ حجم التداول 488,6 مليون سهم نفذت من خلال 9342 صفقة.

وخسرت البورصة بنهاية تعاملات أمس 240 مليون دينار، لتستقر القيمة الرأسمالية عند 29,019 مليار دينار.

وفي هذا الإطار قال خبير أسواق المال محمد الثامر لـ «الأنباء» أن للأحداث السياسية أثرا على على مجمل أداء البورصة حيث زادت تلك الاحداث من مخاوف المستثمرين خاصة وان البورصة تشهد موجة جني ارباح في الوقت الحالي مشيرا إلى أن ارتفاعات السوق في الفترة الماضية لم تكن مبررة، وبالتالي فإن التراجع الحالي لسوق الأسهم الكويتية ناتج في المقام الأول عن حذر وخوف المستثمرين وأن أثر الأحداث السياسية لا يمكن إغفاله، ولكنه أثر محدود.

وأعرب الثامر عن خشيته أن تكون أرباح السوق خلال فترة الشهر ونصف الشهر الماضية أرباحا شاذة خارج حسابات السوق بنهاية السنة وفقا لتحليل الانحراف المعياري، مشيرا إلى أنه من الخطر تضخيم أسعار بعض الأسهم وبالتالي زيادة النتائج المالية لبعض الشركات دون أن تكون الأرباح تشغيلية ومعبرة عن واقع أداء هذه الشركات.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي لشركة كي اي سي للوساطة فهد الشريعان أن التعديل الذي تشهده بورصة الكويت في الوقت الحالي مستحق، لافتا إلى أنه كان من المفترض ان يحدث تصحيح للسوق كل 4 أو 5 جلسات، ولكن الصعود المتواصل للبورصة لنحو 18 جلسة متتالية أدى إلى هذا التراجع الحاد.

واضاف ان ارتباك المشهد السياسي عزز هذا التراجع الذي تشهده البورصة في الوقت الحالي.

وأفاد الشريعان بأن الجميع كان يسأل الحكومة لماذا السوق «طالع بهذا الشكل»؟.. ولكن لم تكن هناك إجابة واضحة، مشيرا إلى أن الفترة الماضية شهدت تفاؤلا أكثر من اللازم بصعود السوق.

يذكر ان الأجواء السياسية الحالية تشهد تجاذبات كبيرة على وقع ازمة استجواب الوزير سلمان الحمود، وسط تقارير اعلامية عن تقديم استقالة جماعية للحكومة على خلفية جلسه طرح الثقة بالوزير المقرر لها الاربعاء المقبل، أو الدخول إلى جلسة طرح الثقة، أو استقالة الوزير.

التجاذبات السياسية تعمق من خسائر موجة جني الأرباح (قاسم باشا)

السعري يتهاوى 2,3٪ وكويت 15 ينخفض 0,4٪ والوزني 0,8٪

موجة تراجعات لـ 5 جلسات متتالية بدأت عشية استجواب الحمود

الثامر: أثر محدود للأحداث السياسية.. وارتفاعات السوق لم تكن مبررة

الشريعان: ارتباك المشهد زاد من حدة تصحيح مستحق

«الاستئناف» تحجز قضية «زيادة البنزين» للحكم في جلسة 18 أبريل

مؤمن المصري

حجزت محكمة الاستئناف امس قضية إلغاء القرار الحكومي بزيادة أسعار البنزين للحكم في 18 أبريل، وكانت الحكومة استأنفت امس على حكم محكمة أول درجه القاضي بإلغاء قرار الحكومة بزيادة أسعار البنزين في الدعوى المرفوعة من المحامي نواف الفزيع. وعقب الجلسة صرح المحامي الفزيع بأنه توقع من النواب ان يزلزلوا قاعة عبدالله السالم بمطالبات وحقوق الشعب الكويتي بعد أن كانت أولوياتهم قضية البنزين في الحملات الانتخابية الا ان ما قالوه تبين ما هو الا فقاقيع انتخابية.

وكانت المحكمة الإدارية ألغت في 28 سبتمبر الماضي قرار الحكومة رفع أسعار البنزين الذي بدأ تطبيقه في الأول من سبتمبر الماضي.

وذكرت الحكومة في طعنها ان الحكم جاء مخالفا للقانون والخطأ في تطبيقه والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب من أربعة أوجه، الأول انه خالف الحكم الطعين القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب، وحين اسبغ على توصية مجلس الوزراء الصادر في اجتماعه رقم 32/ 2016 بتاريخ 2016/8/1، بإنهاء قرار إداري يرد عليه دعوى الإلغاء، تأسيسا على ان مجلس الوزراء قرر في اجتماعه المذكور الموافقة على المقترح المقدم من لجنة إعادة دراسة مختلف أنواع الدعوم التي تقدمها الدولة في شأن تحديد أسعار البنزين وتكليف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة، باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد في المقترح المقدم، ثم أردف الحكم في أسبابه ان مؤسسة البترول الكويتية قامت بتغيير أسعار البنزين على النحو المبين بذلك الكتاب، وتم تنفيذ القرار على ارض الواقع، وقد عبرت عنه الجهة الإدارية عن إرادتها الملزمة في زيادة أسعار البنزين، والذي جاءت ألفاظه آمرة ودخل القرار حيز التنفيذ مما يكون في حكم القرار الإداري، وهذا الذي ذهب إلى الحكم غير سديد، وذلك انه من المقرر أن أسباب الحكم تعتبر مشوبة بالفساد في الاستدلال إذا انضوت على عيب يمس سلامة الاستنباط، ويتحقق ذلك إذا استندت المحكمة في اقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للاقتناع بها، او إلى عدم فهم العناصر الواقعية التي تثبت لديها أو وقوع تناقض بين هذه العناصر.

«أسمنت»: 1,3 مليون دينار أرباح لبيع أسهم في «أمريكانا»

أفادت شركة اسمنت الكويت بدخولها في عرض بيع اسهم الشركة الكويتية للأغذية «امريكانا» والمقدم من شركة ادبتيو. وأضافت الشركة في بيان لها على موقع البورصة، أن الاثر المالي المتوقع من هذه الصفقة سيبلغ 1,3 مليون دينار أرباحاً.

وتأتي هذه الصفقة ضمن عرض الاستحواذ الإلزامي المقدم من شركة ادبتيو للاستحواذ على حصة الاقلية في «امريكانا» والبالغة 33,2٪، حيث بدأت فترة تجميع اسهم «امريكانا» في 12 يناير الماضي وتستمر حتى 13 الجاري.

«الخليج للزجاج» توصي بتوزيع 10٪ نقدا و5٪ منحة

أوصى مجلس إدارة شركة الخليج للزجاج، بتوزيع 10٪ أرباحاً نقدية و5٪ منحة على المساهمين عن عام 2016.

وبحسب إفصاح الشركة على موقع البورصة، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع 10٪ أرباحا نقدية على المساهمين ما يعادل 10 فلوس للسهم، بقيمة إجمالية 478 ألف دينار.

كما اقترح مجلس الإدارة توزيع 5٪ أسهم منحة على المساهمين بنحو 2,5 مليون سهم.

وتراجعت أرباح الشركة في 2016 بنسبة 48٪، إذ بلغت الأرباح 1,2 مليون دينار تراجعا من 2,3 ملايين دينار في 2015.

وكشفت الشركة عن سبب انخفاض ارباحها، لافتة إلى تأثر أسواق الخليج بالأحداث العالمية، وأن حصة الشركة في هذه الأسواق 60٪ من إجمالي المبيعات.

«نابيسكو» تقترب من عقد نفطي بـ 1,7 مليون دينار

حصلت الشركة الوطنية للخدمات البترولية، مع شريكها التركي (MEKE ـ DENIZ) على أقل الأسعار في مناقصة شركة البترول الوطنية الكويتية والبالغة 1,7 مليون دينار.

وأوضحت «نابيسكو» في بيان للبورصة، أن المناقصة خاصة بتقديم خدمات متكاملة لمكافحة التسربات النفطية في مصافي شركة البترول الوطنية.

يذكر ان هيئة أسواق المال وافقت على عرض الاستحواذ الإلزامي المقدم من شركة القرين لشراء أسهم شركة نابيسكو في 1 فبراير الجاري.

وأنهى السهم تعاملات أمس بتراجع 3,4٪ بخسارته 30 فلسا، باستقراره عند 870 فلسا، وتم تداول 29 ألف سهم بـ 26 ألف دينار.

تسوية مديونية لصالح «تابعة» لـ «أنوفست» بربح 1,2 مليون دينار

قالت شركة أنوفست إنه تمت تسوية مديونية لصالح إحدى الشركات المملوكة بالكامل لها بمبلغ 1,2 مليون دينار.

وأوضحت الشركة في بيان لبورصة الكويت، أن تلك التسوية سيتم احتسابها في البيانات المالية للربع الأول لعام 2016، بتحقيق ربح 1,2 مليون دينار نتيجة عكس مخصص المديونية.

وتابعت الشركة في بيانها، أن التسوية ستؤدي أيضا إلى زيادة في السيولة النقدية بقيمة المبلغ الذي تم تحصيله.